

المشاط: ٤٧ مشروعًا بين مصر وألمانيا بقيمة ٢,٦ مليار دولار لدعم النمو الاقتصادي

الأحد، ١٣ مارس ٢٠٢٢

افتتحت الدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التعاون الدولي، المنتدى القومي الأول لمستقبل العمل في مصر، الذي تنظمه الوكالة الألمانية للتعاون الدولي، في إطار التعاون الثنائي مع الحكومة، تحت شعار "نعمل معًا من أجل المستقبل"، وذلك بحضور السفير الألماني بالقاهرة فرانك هارتمان، واللواء خيرى بركات، رئيس الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، والعديد من ممثلي الوزارات المعنية، ويقام المنتدى تحت رعاية وزارات التعاون الدولي والتخطيط والتنمية الاقتصادية والتربية والتعليم والتعليم الفني والقوى العاملة والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

وفي كلمتها أكدت وزيرة التعاون الدولي، أهمية المنتدى الذي يهدف إلى تعزيز المناقشة وتبادل المعرفة حول التطورات والتوقعات المستقبلية لسوق العمل، وكذلك تقديم التوصيات لفهم اتجاهات سوق العمل والمهارات اللازمة، موضحة أن الجهود التنموية التي تقوم بها الحكومات في كافة دول العالم، تستهدف تحقيق أهداف واحدة وهي زيادة معدلات التشغيل وإلحاق مزيد من الشباب لسوق العمل، سعيًا نحو تحقيق تنمية حقيقية تستوعب الزيادة المستمرة في عدد السكان، وتراعي التوفيق بين هذه الزيادة المضطردة ومتطلبات سوق العمل وآلياته الجديدة.

وأوضحت وزيرة التعاون الدولي، أن الاستثمار في رأس المال البشري وتنميته، يأتي على رأس اهتمام الحكومة المصرية ويحتل محورًا رئيسيًا من محاور عملنا مع شركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين، مضيفة أنه في هذا الإطار تقوم الحكومة المصرية بتعزيز علاقاتها الاستراتيجية مع شركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين من خلال إطار التعاون الدولي والتمويل الإنمائي الذي يقوم على ثلاثة مبادئ رئيسية هي منصة التعاون التنسيقي المشترك، ومطابقة التمويلات الإنمائية مع الأهداف الأممية للتنمية المستدامة، والترويج لقصص مصر التنموية.

وأشارت إلى أن محفظة التعاون الإنمائي الجارية تضم ٣٧٢ مشروعًا بقيمة ٢٦.٥ مليار دولار، تتوزع في كافة قطاعات التنمية ذات الأولوية، وتنعكس بشكل مباشر على تحقيق التنمية المستدامة، ودعم قضايا السكان والاستثمار في رأس المال البشري، وتحفيز مشاركة القطاع الخاص في التنمية بما ينعكس في النهاية على زيادة النمو الاقتصادي الشامل والمستدام، لافتًا إلى أنه في عام ٢٠٢١، نجحت الدولة في إبرام اتفاقيات تمويل تنموي بقيمة ١٠.٢ مليار دولار، للقطاعين الحكومي والخاص، من بينها ٢.٤٧ مليار دولار أي ما يقرب من ٢٥%، موجهة للاستثمار في رأس المال البشري في قطاعات الصحة والتعليم والمشروعات الصغيرة والمتوسطة والأمن الغذائي وتمكين المرأة.